

Distr.: General
6 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠٠٨

موجز

تمثل الأزمة الحالية للقروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة واضطراب الأسواق المالية العالمية الناتج عن ذلك إلى جانب انخفاض قيمة الدولار تحديات تعترض النمو العالمي في عام ٢٠٠٨. وتشير التوقعات حاليا إلى أن الأزمة الائتمانية لها تأثير أقوى كان متوقعا في عام ٢٠٠٧ على النمو في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. وسيؤدي هذا إلى تباطؤ الطلب على الصادرات من الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض النمو في تلك الاقتصادات. ورغم التباطؤ، فمن المتوقع أن يظل النمو في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية نشطا، وإن كان من المرجح ألا يكون كافيا لمواجهة أثر انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة على النمو العالمي.

* E/2008/100



ومن المتوقع أن يكون لتباطؤ النمو العالمي وارتفاع أسعار النفط أثر ضار بالنمو في الكثير من البلدان الأفريقية، وخاصة البلدان المستوردة للنفط وغير الساحلية. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تحتفظ أفريقيا ككل بنمو مرتفع في عام ٢٠٠٨. وللمحافظة على ارتفاع النمو في مواجهة التحديات العالمية، يلزم لأفريقيا أن تتبع استراتيجيات فعالة لإدارة عائدات تصدير السلع الأساسية للتخفيف من أخطار الصدمات في المستقبل، وزيادة الاستثمار الداخلي وتعزيز التنوع، وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لمواجهة تحديات تمويل التنمية.

وتنظر هذه الدراسة في التطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٧ بآثارها المحتملة على البلدان الأفريقية. وتبدأ باستعراض لأداء الاقتصادات الأفريقية على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي بما في ذلك الاحتمالات المستقبلية لعام ٢٠٠٨. وتبحث الدراسة كذلك الاتجاهات الرئيسية في التنمية الاجتماعية مع التركيز على التعليم والصحة والشباب والبطالة والمساواة بين الجنسين والشيخوخة. وتختتم بإبراز عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تستحق اهتماما عاجلا من صنّاع السياسات الأفريقيين ومن الأوساط الإنمائية بصفة عامة.

أولا - الاقتصاد العالمي

١ - تباطأ النمو الاقتصادي العالمي فانخفض إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ بعد أن كان ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦^(١) وتسبب ارتفاع أسعار النفط ومدخلات أخرى مقترنة بقدر من الاضطراب في الأسواق المالية في هذا التباطؤ. وأسفرت أزمة القروض العقارية بسعر المخاطرة التي حدثت مؤخراً عن انخفاض في معدلات النمو في الولايات المتحدة عن المتوقع، وتباطؤ في الطلب على الواردات في ذلك البلد، مما تسبب في بعض الآثار الضارة بالنمو في بلدان صناعية أخرى. لكن النمو الداخلي الناجم عن الطلب في مناطق أخرى وازن هذه الآثار.

٢ - وعلى النطاق العالمي، تحققت أعلى معدلات النمو في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وفي شرق آسيا حيث تجاوزت المعدلات ٨ في المائة. ولم ينخفض النمو في البلدان النامية إلا بنسبة ضئيلة من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في العالم في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣,٤ في المائة.

٣ - ورغم أن الاختلالات في الحساب الجاري العالمي ضخمة فقد استقرت في عام ٢٠٠٧. وظل العجز في البلدان المتقدمة النمو ثابتاً في عام ٢٠٠٧ عند نحو ٦٠٠ بليون دولار رغم الفوائض الضخمة في ألمانيا واليابان. وانخفض العجز التجاري للولايات المتحدة من رقم قياسي في ارتفاعه بلغ ٨٤٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع الصادرات. وحققت البلدان المصدرة للنفط مجتمعة فائضاً قدره ٥٠٠ بليون دولار، وتحقق معظم المناطق النامية فوائض. وجاوز مجموع فوائض البلدان الآسيوية النامية ٢٠٠ بليون دولار، كانت الصين أكبر من أسهم فيه. ومن المتوقع أن تستمر الاتجاهات الحالية في عام ٢٠٠٨.

٤ - وعلى الرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط، فقد ظل متوسط التضخم العالمي منخفضاً في عام ٢٠٠٧ (٢,٨ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦)، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على الزيادات في الأجور، وموقف سياساتي محكم في ما يتعلق بالاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، والمعروض من

(١) استمدت جميع بيانات النمو والأسعار المستخدمة في هذه الدراسة من بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر قائمة المراجع الواردة في نهاية النص) في ما عدا تلك المتعلقة بسوازيلند وسيشيل التي استُمدت بياناتها من قاعدة البيانات الإلكترونية لوحدة التحريات الاقتصادية.

المصنوعات الرخيصة من الصين. ومع ذلك، فقد تزايدت مخاطر التضخم نتيجة لانخفاض البطالة، وخاصة في أوروبا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

٥ - وظلت أسعار صادرات السلع الأساسية الأفريقية الرئيسية مثل البن والكافور والقطن والأخشاب المدارية مستقرة، بينما أدى تشجيع استخدام الوقود الأحفوري مؤخرًا إلى زيادات ملحوظة في أسعار السلع الأساسية الزراعية مثل القمح والذرة والسكر. وثمة تطور آخر هام له شأن كبير بالنسبة لأفريقيا وهو الزيادة السريعة في التجارة بين بلدان الجنوب وتدفعات رأس المال في ما بينها. فقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب من مجرد ٥ في المائة من التدفقات العالمية إلى الخارج في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويأتي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بشكل متزايد من آسيا، وخاصة الصين والهند ودول الخليج. وفي الوقت نفسه، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أفريقيا زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٦، وهي نابعة أساسًا من الجنوب ومن شمال أفريقيا. وتتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه في الموارد الطبيعية وقطاعات الخدمات.

٦ - وينطوي تعزيز الروابط مع آسيا من حيث المعونة والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي على فوائد وتحديات في الوقت نفسه بالنسبة لأفريقيا. فقد زادت الصادرات الأفريقية إلى الصين بأكثر من أربعة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ووصلت قيمتها إلى ١٩,٥ بليون دولار. وأدى النمو الآسيوي إلى توسيع أسواق الصادرات بالنسبة لأفريقيا وإلى هبة فرص جديدة لخلق فرص للعمل في الشركات المحلية والأجنبية. لكن شركات الصناعات التحويلية الأفريقية تواجه خطر فقدان الأسواق المحلية إذا لم تتمكن من التنافس مع الواردات القادمة من آسيا.

ثانياً - أداء النمو الكلي في أفريقيا

ألف - ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا بشكل طفيف في عام ٢٠٠٧

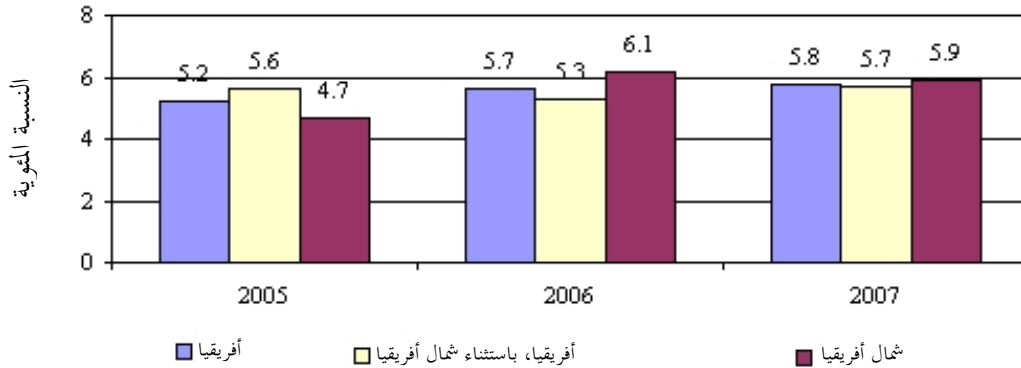
٧ - احتفظت أفريقيا بزخم النمو القوي الذي شهدته في السنوات القليلة الماضية فحققت معدل نمو قدره ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ أي بارتفاع عن نسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ (الشكل ١). ومثلما هو الحال في السنوات السابقة، فإن هذا النمو في الأداء نتج أساسًا عن طلب عالمي قوي وارتفاع في أسعار السلع الأساسية. وتشمل العوامل الأخرى التي تشكل أساس زخم النمو المستمر في أفريقيا استمرار تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية وارتفاع إنتاج النفط في عدد من البلدان وزيادة تدفقات رأس المال الخاص

وتخفيف عبء الديون وزيادة الصادرات غير الوقودية. وشهدت أفريقيا أيضا تراجعاً في الصراعات السياسية والحروب وخاصة في غرب ووسط أفريقيا وإن كان السلام لا يزال هشاً في بعض أجزاء القارة.

٨ - وسجلت الصادرات الأفريقية من السلع والخدمات زيادة في قيمتها بنسبة ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بزيادة في الواردات بنسبة ١٣,٢ في المائة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أ). ونفذت كثير من البلدان الأفريقية إصلاحات في الاقتصاد الكلي وكذلك في الاقتصاد الجزئي أسفرت عن تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بصفة عامة. وساعدت هذه المعونة وتخفيف أعباء الديون القارة على اجتذاب تدفقات صافية عالية لرأس المال الخاص وإن كان حجمها قد انخفض على مدى السنوات الثلاث الماضية (٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ و ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ و ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧). وأسهم استقرار الاقتصاد الكلي ضمن عوامل أخرى في زيادة معدل المدخرات المحلية من ٢٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ (انظر صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧ أ).

الشكل ١

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا، ٢٠٠٥-٢٠٠٨ (النسبة المئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٩ - ويلزم توسيع نطاق هذه التحسينات وتعميقها واستمرارها لكي تتمكن أفريقيا من التعجيل بالنمو ومواصلته إلى ما يجاوز الازدهار الاقتصادي الحالي في السلع الأساسية. ويلزم للقارة أيضا أن تعزز النمو العالي الجودة الذي يعم نطاقا واسعا من حيث تهيئته فرص عمالة

كريمة والمساعدة في تقليل الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع النمو المسجل في حصة الفرد في الدخل الحقيقي (٣,٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ و ٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧) لا يكفي لكي تحقق أفريقيا أي تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتوقف قدرة أفريقيا على التعجيل بالنمو ومواصلته بشكل حاسم على تقدمها في تنويع مصادر النمو ونجاحها في حشد الموارد المالية الداخلية والخارجية لزيادة الطلب الداخلي بصفة عامة والطلب في مجال الاستثمار بصفة خاصة.

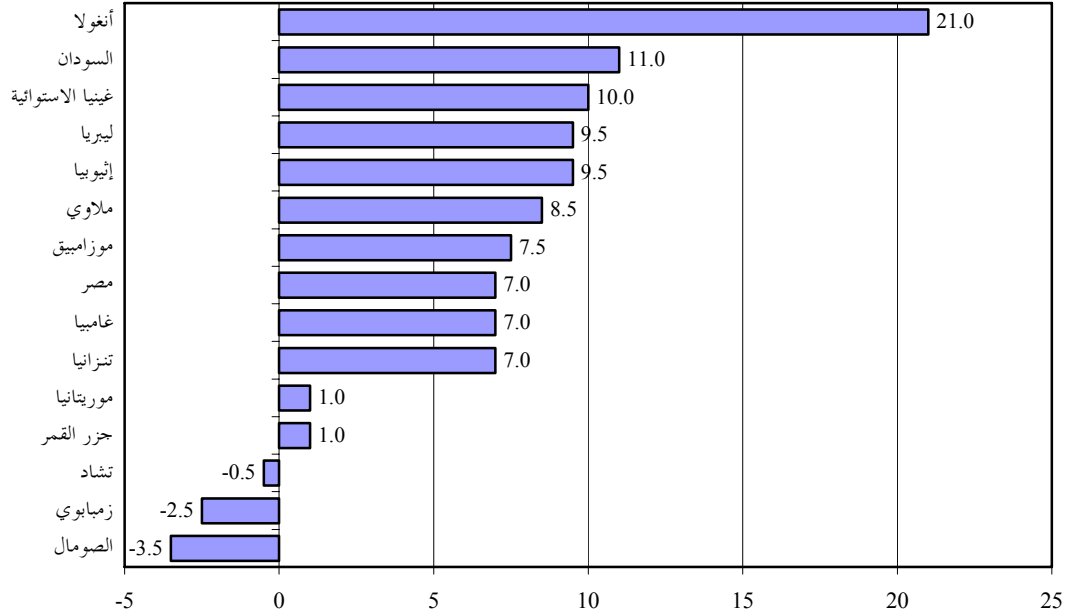
باء - التفاوت بين البلدان في ارتفاع النمو

١٠ - يمكن تبين مدى تأثر النمو في أفريقيا بالتطورات في أسواق السلع الغذائية وعدم الاستقرار السياسي من إلقاء نظرة سريعة على قائمة أقوى وأضعف البلدان أداء في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٢). فستة من البلدان التي حققت أعلى أداء هي اقتصادات غنية بالنفط أو المعادن (أنغولا والسودان ومصر وغينيا الاستوائية وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة). في حين أن بلدا واحدا (ليبيريا) يمر بحالة انتعاش بعد النزاع. أما هيكل الاقتصادات عالية الأداء المتبقية فهو اقتصاد يهيمن عليه الزراعة بشدة (إثيوبيا وملاوي) أو الخدمات (غامبيا).

١١ - وبخلاف مصر، تتسم الاقتصادات التي تحقق أعلى أداء بتنوع محدود للغاية من حيث النواتج المصنعة والصادرات وتنقصها الشروط اللازمة لتحقيق نمو قابل للاستدامة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الاقتصادات الخمسة الأسوأ أداء تشترك مع الاقتصادات الأعلى أداء في خصائص متشابهة. فموريتانيا وتشاد هي من البلدان الغنية بالنفط في حين أن زيمبابوي بلد غني بالمعادن. ولكن الصومال وزيمبابوي تعانيان من عدم استقرار سياسي له عواقب ضارة على الأداء الاقتصادي. وتواجه تشاد وموريتانيا وجزر القمر انخفاضاً في الناتج من السلع الأساسية وصادراتها، وهو وضع يبين الحاجة الماسة للتنويع الاقتصادي في القارة.

الشكل ٢

البلدان العشرة الأعلى أداء والبلدان الخمسة الأدنى أداء في أفريقيا في عام ٢٠٠٧
(النسبة المئوية للنمو السنوي)



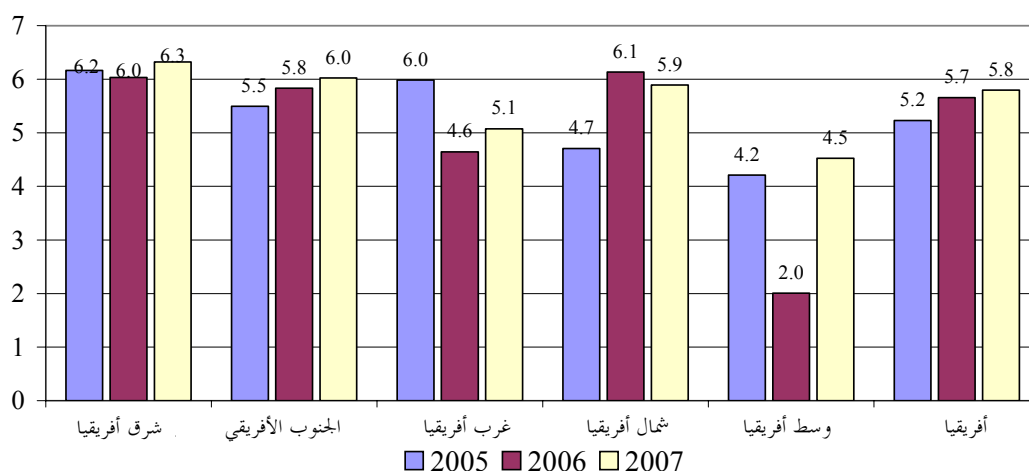
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أ.

جيم - تفاوت كبير أيضا في أداء النمو على المستوى دون الإقليمي

١٢ - بينما قلت سرعة أداء النمو بشكل طفيف في شمال أفريقيا، فقد حققت جميع المناطق الأخرى نمواً أعلى في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ (الشكل ٣). ويشير هذا إلى أن النمو في أفريقيا عم مختلف المناطق على نطاق واسع. وواصلت شرق أفريقيا، وهي منطقة غير نفطية ذات صادرات محدودة من المعادن، تفوقها في قيادة الأداء الاقتصادي في أفريقيا، بينما تخلفت وسط أفريقيا عن جميع المناطق الأخرى في عام ٢٠٠٧.

الشكل ٣

أداء النمو على المستوى دون الإقليمي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (النسبة المئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أ.

١٣ - أدى الطلب القوي على السلع الأساسية واستمرار ارتفاع الأسعار الذي اقترن بمطول الأمطار بشكل مؤات والنمو السريع في قطاع الزراعة إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في قطاعي الصناعة والخدمات وكذلك النمو عموماً في معظم بلدان شرق أفريقيا. واحتلت إثيوبيا الصدارة في المنطقة محققة معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٩,٥ في المائة، تلتها جمهورية تنزانيا المتحدة (٧ في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦,٥ في المائة) ومدغشقر (٦,٤ في المائة) وكينيا (٦,١ في المائة) وأوغندا (٦ في المائة) وسيشيل (٥,٨ في المائة). وشملت عوامل النمو الأخرى في المنطقة زيادة الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية التحتية وسياسات تشجيع تنمية القطاع الخاص والاستثمار في الصناعات التحويلية وكذلك ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وعائدات السياحة.

١٤ - وأسفر انتهاء القتال عن إعطاء دفعة للزراعة والنمو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين سجلت كينيا نمواً ذا قاعدة عريضة يشمل معظم القطاعات الاقتصادية. وما زالت البلدان الثلاثة الأسوأ أداءاً في المنطقة تعاني من نفس العوالم التي أعاقت النمو في السنوات السابقة، وهي ما يلي: الحرب الأهلية في الصومال (- ٣,٥ في المائة)، وعدم الاستقرار السياسي والضوابط الاقتصادية المفرطة من جانب الحكومة المركزية في إريتريا (نمو قدره ٢ في المائة)، وانخفاض أسعار صادرات الفانيليا وإيرادات السياحة في جزر القمر (١ في

المائة). وبالرغم من التقدم المحرز، فإن النمو في شرق أفريقيا ما زال مقيدا بسبب عدم كفاية البنية التحتية الأساسية، ولا سيما الطرق وإمدادات الطاقة، مما يرفع تكاليف الإنتاج ويضعف القدرة على المنافسة الدولية.

١٥ - ومع تزايد إنتاج النفط، استمرت أنغولا تفوق منطقة الجنوب الأفريقي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢١ في المائة في عام ٢٠٠٧). وتشمل العوامل المحركة للنمو في البلدان الأخرى في المنطقة تحسن أداء قطاعات الزراعة والتعدين والسياحة والتوسع في قطاعات الصناعة التحويلية والتشييد. وحافظت ملاوي على ارتفاع النمو، لتسجل نسبة ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، نظرا لاستمرار الانتعاش الزراعي، في حين ساعد استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة موزامبيق في الحفاظ على نمو مرتفع (٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧). وما زال الأداء الاقتصادي في جنوب أفريقيا قويا (٤,٨ في المائة)، بفضل التوسع في البناء والتعدين وزيادة الاستثمار في قطاع الشركات. واستمرت زمبابوي وسوازيلند أسوأ البلدان أداء في الجنوب الأفريقي بسبب عدم الاستقرار السياسي في زمبابوي وتأثير الجفاف وانخفاض الإنتاج في صناعة النسيج في سوازيلند.

١٦ - وكما حدث في السنوات السابقة، ظل النمو في شمال أفريقيا مرتفعا (٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧) مع زيادة إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعار النفط. وتشمل عوامل النمو الإضافية ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (إلى السودان على سبيل المثال) وازدياد الاستثمار العام (الجزائر والجمهورية العربية الليبية). وسجل السودان أعلى معدل نمو (١١ في المائة) في عام ٢٠٠٧ تليه مصر (٧ في المائة) وتونس (٦ في المائة). واستند النمو في مصر إلى الإصلاحات الاقتصادية التي نشطت الاستثمار المحلي وتعافي قطاع السياحة في مصر، في حين أن النمو في تونس استفاد من التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات، الأمر الذي ساهم في زيادة سرعة التنويع الاقتصادي. وانخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً حاداً في المغرب (من ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٧) بسبب سوء الأحوال الجوية وانخفاض الناتج الزراعي، وفي موريتانيا (من ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١ في المائة في عام ٢٠٠٧) بسبب الانكماش في إنتاج النفط الناجم عن مشاكل تقنية في حقل شنقيط.

١٧ - وتسارع النمو في السنغال وغينيا - بيساو في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بعام ٢٠٠٦، واستند الانتعاش المطرد في ليبيريا وسيراليون إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا هذا العام (٥,١ في المائة، مرتفعاً من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦). واستفادت المنطقة ككل من سقوط أمطار وفيرة ومن قوة الأداء الزراعي، فضلاً عن ارتفاع أسعار

السلع الأساسية، على الرغم من التأثير السلبي لتكلفة الطاقة على البلدان المستوردة للنفط. وسجلت كوت ديفوار وغينيا أدنى معدلين للنمو في المنطقة في عام ٢٠٠٧، وهما ٢ و ١,٥ في المائة، على التوالي. وقد أثر عدم الاستقرار السياسي وهالك البنية الأساسية وضعف المؤسسات الاقتصادية، تأثيرا سلبيا على الاستثمار والإنتاج في كوت ديفوار، وخاصة في قطاعي الكاكاو والنفط. وما زال النمو في غينيا ضعيفا بسبب ضعف أداء الزراعة وضعف البنى الأساسية وعبء ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

١٨ - ورغم تخلف منطقة وسط أفريقيا عن ركب المناطق الأخرى، فقد قفز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وحفزت زيادة إنتاج النفط والغاز وإيراداتهما النشاط غير النفطي ودفعت النمو إلى ١٠ في المائة في غينيا الاستوائية و ٤,٩ في المائة في غابون في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، تباطأ النمو من ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ في جمهورية الكونغو ومن إلى ٥,٥ في المائة إلى -٠,٥ في المائة في تشاد، بسبب انخفاض إنتاج النفط. وهذا يؤكد ضرورة التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع الموارد لهذه البلدان من أجل تسريع النمو والحفاظ عليه.

١٩ - وارتكز الأداء الاقتصادي القوي في سان تومي وبرنسيبي (٦,٥ في المائة) على التوسع بالخدمات ذات الصلة بالنفط، واستمرار الازدهار في التشييد والسياحة، في حين ثبط ضعف بيئة أعمال النمو في الكاميرون. واستمر عدم الاستقرار السياسي في تثبيط الاستثمار وتعويق توفير الخدمات العامة الأساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يستلزم تحقيق النمو المطرد والمرتفع في وسط أفريقيا استثمارات كبيرة في البنية التحتية الأساسية لحفز نشاط القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى مواجهة المشاكل الأمنية.

ثالثا - اتساع اختلالات الاقتصاد الكلي في البلدان الأفريقية التي تفتقر إلى الموارد

ألف - الاستدامة المالية لا تزال تشكل تحديا للبلدان المستوردة للنفط

٢٠ - في المتوسط حافظت أفريقيا على فائض في الميزانية عموما، وإن كان أقل بقليل في عام ٢٠٠٧ (٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة بعام ٢٠٠٦ (٢,٨ في المائة). وحقق ١٥ بلدا فقط من ٤٢ بلدا أفريقيا تنوافر بيانات بشأنها فائضا في الميزانية في عام ٢٠٠٧. وبينما حققت أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان المصدرة للنفط فوائض مالية، فقد سجلت ٧٦ في المائة من الدول المستوردة للنفط عجزا. والواقع أن ارتفاع أسعار النفط

شكل ضغطا على الموازين المالية للاقتصادات الأفريقية المستوردة للنفط، إذ سجل ٩٣ في المائة منها عجزا خلال الفترة بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٧ (الجدول ١).

الجدول ١

توزيع العجز المالي في أفريقيا حسب تصنيفات الموارد، ١٩٩٨-٢٠٠٧ (عدد البلدان)

البلدان النفطية	البلدان غير النفطية	البلدان الغنية بالمعادن	البلدان غير الغنية بالمعادن
البلدان ذات الفائض	٧	٢	١
أقل من ٥ في المائة	٢	٢	١
٥ في المائة إلى ١٠ في المائة	٣	صفر	صفر
أكثر من ١٠ في المائة	٢	صفر	صفر
البلدان ذات العجز	٦	٢٧	٩
أقل من ٥ في المائة	٥	١٨	٦
٥ في المائة إلى ١٠ في المائة	١	٧	٢
أكثر من ١٠ في المائة	صفر	٢	١
مجموع عدد البلدان	١٣	٢٩	١٠
			١٩

المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ملاحظات: نظرا لقصور البيانات، فإنها تغطي ٤٢ بلدا فقط. أما البلدان الـ ١١ غير المشمولة هي جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون والصومال وغينيا - بيساو وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٧، كانت البلدان الأفريقية العشرة التي حققت أعلى فائض هي جميعها من البلدان الغنية بالنفط أو الغنية بالمعادن أو كليهما. وكانت الدول التي سجلت أكبر عجز في الميزانية في معظمها من البلدان التي تعرضت لصدمات داخلية متكررة (مثل عدم انتظام هطول الأمطار والتزاعات السياسية) وصدمات خارجية (مثل تقلب أسواق السلع الزراعية). وتفتقر هذه البلدان (التي تشمل إريتريا وزمبابوي وسان تومي وبرنسيبي وغانا وغينيا وملاوي) إلى قدر كاف من التنوع الاقتصادي يمكنها من استيعاب أثر الصدمات على أدائها المالي.

٢٢ - ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن معظم البلدان الأفريقية المستوردة للنفط عانت من عجز في الميزانية على مدى العقد الماضي، فإن متوسط العجز كان صغيرا بالقياس

إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لسياسات مالية حذرة. وتضمنت الإدارة المالية إلغاء أو تخفيض إعانات الوقود، وخصخصة واسعة النطاق لمؤسسات القطاع العام، وترشيد الاستهلاك الحكومي من النفط. وفي الوقت نفسه تمكن العديد من البلدان من زيادة الإيرادات الضريبية بفضل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإصلاحات الضريبية، بما في ذلك استحداث الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الاستراتيجيات التي تعزز الكفاءة في إدارة الضرائب. بيد أن السياسات المالية الصارمة غالبا ما تعني قدرا أقل من الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية وببطء التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تخصص معظم البلدان الأفريقية سوى ٣ إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للرعاية الصحية والتعليم مما يقل عن المعدل المرجعي هو تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانية الحكومة للتعليم و ١٥ في المائة للصحة (البنك الدولي/صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٥؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عام ٢٠٠٧)^(١). وفي بعض البلدان، تستهدف تخفيضات الميزانية أيضا النفقات الرأسمالية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو في البنية التحتية الأساسية العامة وضعف الصيانة للبنية التحتية الأساسية القائمة. وهذا بدوره يقوض الاستثمارات الخاصة والاستفادة من القدرات الإنتاجية.

٢٣ - ويشكل الحفاظ على الاستقرار المالي في مواجهة ارتفاع أسعار النفط مصدر قلق كبير بالنسبة لكثير من الحكومات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم المقدم من الجهات المانحة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عام ٢٠٠٧)^(٢). ومن المهم أن ترفع الجهات المانحة والمجتمع الإنمائي الدولي بوجه عام الدعم المالي، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق المنح وتخفيف عبء الديون، لكي تتمكن البلدان الأفريقية المستوردة للنفط من الحفاظ على الاستقرار المالي. وترجع الزيادات الأخيرة تدفقات المعونة إلى أفريقيا إلى حد كبير إلى تخفيف عبء الديون لمجموعة مختارة من البلدان، في حين تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالموارد. ولذلك، فإن مسؤولية الجهات المانحة لا تقتصر فقط على الوفاء بالتزاماتها بزيادة كمية المساعدات ولكن أيضا بتحسين نوعيتها.

باء - تزايد حدة الضغوط التضخمية في كثير من البلدان الأفريقية

٢٤ - ما زال التضخم معتدلا في أفريقيا ككل (٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧)، ولكن الضغوط التضخمية تزداد حدة خاصة في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط، بسبب ارتفاع أسعار النفط. وسجلت حوالي ٦٠ في المائة من البلدان الأفريقية معدلات تضخم بنسبة ٥ في المائة أو أعلى منها في عام ٢٠٠٧، مما يمثل ازديادا عن نسبة ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢). وكانت النسبة المثوية في الاقتصادات المصدرة والمستوردة للنفط ٥٤ و ٦٥ في

المائة في عام ٢٠٠٧. وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط يرفع تكاليف الإنتاج بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، فإن زيادة عائدات النفط تنشط الطلب المحلي وتسبب ارتفاع الأسعار في البلدان المصدرة للنفط - على سبيل المثال أنغولا (١٢,٦ في المائة) والسودان (٩ في المائة). ونظرا لأثر ارتفاع معدلات التضخم القوي على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، فإنه يمثل في دول مثل زيمبابوي (٦,٨٤٠ في المائة) وغينيا (٢٤ في المائة) وإريتريا (٢٣,٥ في المائة) مصدر قلق كبير بالنسبة للفقراء الذين يفتقدون شبكات الأمان الكافية.

٢٥ - وفي الوقت نفسه تعتمد الحكومات على تشديد السياسات المالية والنقدية إلى جانب ارتفاع قيمة العملة لتجنب تسارع التضخم على حساب انخفاض النمو. وتجعل الآثار الضارة المحتملة لهذه السياسات على النمو إدارة الاقتصاد الكلي صعبة بشكل متزايد وباهظة التكاليف بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط.

الجدول ٢

توزيع معدلات التضخم في أفريقيا حسب تصنيفات الموارد، عام ٢٠٠٧ (عدد البلدان)

النطاق	أفريقيا	البلدان الغنية النفطية	البلدان غير النفطية	البلدان الغنية بالمعادن	البلدان غير الغنية بالمعادن
أقل من ٥ في المائة	٢١	٧	١٤	٣	١٨
بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة (١٠ في المائة تستبعد)	٢٠	٥	١٥	٨	١٢
بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة (٢٠ في المائة تستبعد)	٩	١	٨	٣	٦
٢٠ في المائة وما يزيد عنها	٣	صفر	٣	٢	١
مجموع عدد البلدان	٥٣	١٣	٤٠	١٦	٣٧

المصدر: الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أ.

٢٦ - وتحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى سياسات مناسبة لتفادي تسارع النشاط الاقتصادي بشكل مفرط. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن توجه نسبة كبيرة من عائدات النفط لتمويل الاستثمار المحلي الحقيقي. وهذا من شأنه أن يساعد على بناء القدرة الإنتاجية بدلا من الزيادات المباشرة في الاستهلاك الحكومي والخاص مما يسبب زيادة الطلب في وقت لا يملك فيه الاقتصاد القدرة على مواجهة ذلك. ويجب عليها أيضا أن تنظر في ادخار جزء مناسب من الإيرادات لأغراض تحقيق الاستقرار ولصالح الأجيال المقبلة.

رابعاً - الموازين الخارجية هي أيضا مصدر قلق للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط

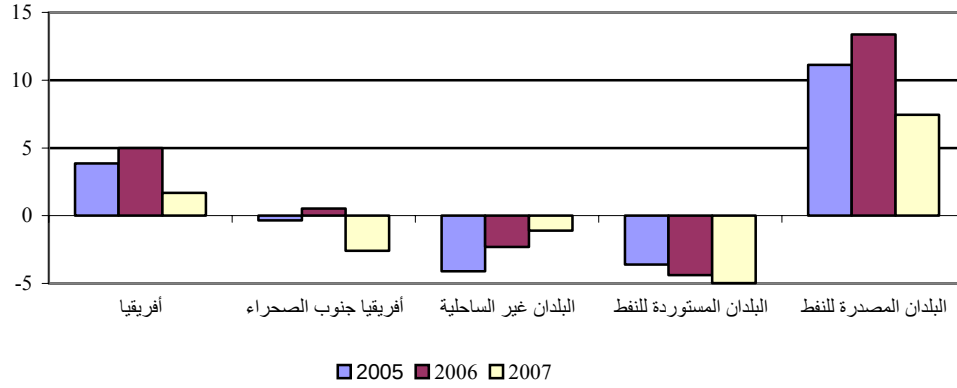
ألف - التطورات في ميزان المدفوعات

٢٧ - انخفض فائض الحساب الجاري لأفريقيا من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٤). ويعزى هذا الانخفاض إلى اتساع العجز في الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط (من -٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ إلى -٥ في المائة في عام ٢٠٠٧). وفي نفس الوقت، استمرت البلدان المصدرة للنفط في الاستمتاع بفائض عال في حساباتها الجارية (٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧). وهذا يعني أن الفوائض التجارية للبلدان المصدرة للنفط تفوق بالقيم الحقيقية العجز التجاري للبلدان المستوردة للنفط. وبسبب تكاليف النقل العالية وضعف القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، فيغلب أن تعاني البلدان الأفريقية غير الساحلية من عجز أكبر في الحساب الجاري مقارنة بالبلدان الأفريقية الأخرى. ولكن انخفضت حالات العجز تلك في عام ٢٠٠٧ بفضل الزيادة في تدفقات المعونة، التي كانت في معظمها في شكل تخفيف لعبء الديون.

٢٨ - وتشكل المحافظة على استقرار الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط تحديا يفرض مخاطر تهدد استقرار الاقتصاد الكلي واحتمالات النمو، لا سيما في البلدان غير الساحلية. ويمثل ترشيد استهلاك النفط واستنباط مصادر بديلة للطاقة، مثل الطاقة الكهرومائية أحد الطرق التي يمكن بها للبلدان الأفريقية المستوردة للنفط أن تخفض من فاتورة الاستيراد. وفي الأجل القصير، تحتاج البلدان المستوردة للنفط للدعم الخارجي لتلبية احتياجاتها من النفقات في الوقت الذي تقوم فيه بتقليل عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى الحد الأدنى. ويجب أن تركز الاستراتيجيات المتوسطة إلى الطويلة الأجل على زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وبناء قدرات منتجة، وتنويع الصادرات وتشجيع القدرة التنافسية الدولية.

الشكل ٤

رصيد الحساب الجاري في أفريقيا بحسب الفئة، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
ملحوظة: باستثناء الصومال بسبب عدم وجود بيانات.

باء - ارتفاع قيمة العملة يهدد القدرة التنافسية الدولية

٢٩ - تمشيا مع ارتفاع قيمة اليورو، ارتفعت قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة بالقيمة الاسمية. ونتيجة لذلك، تفقد صادرات منطقة الفرنك قدرتها التنافسية خارج منطقة اليورو. واستمرت قيمة معظم العملات الأفريقية الأخرى أيضا في الارتفاع مقابل دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. وحيث أن الجزء الأكبر من الصادرات الأفريقية تقيّم بدولار الولايات المتحدة، كما أن أسعار الصادرات ظلت مستقرة إلى حد كبير، فإن ارتفاع قيمة العملة، إضافة إلى عدم تشجيع الاستيراد من أفريقيا، يعنيان ضمنا انخفاض ربحية الأنشطة الأفريقية الموجهة نحو التصدير. فهي تجعل الواردات أرخص في الأسواق المحلية، ولا تشجع على التصدير، مما يعرض توازن الحساب الجاري للضغط. وقد كانت هذه الحال في معظم البلدان الغنية بالسلع الأساسية، وكانت لها آثار سلبية على التنويع الاقتصادي وعلى خلق الوظائف.

٣٠ - وعلى أساس سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فإن ٢٣ من البلدان الأفريقية التي تتوفر عنها معلومات وعددها ٣٦ بلدا، شهدت ارتفاعا في قيمة عملتها بين عامي ٢٠٠٢

و ٢٠٠٧^(٢). ولكن ٣ بلدان فقط هي التي سجلت متوسطا لمعدل ارتفاع العملة السنوي يزيد عن ١٠ في المائة، ولم تشهد أي من البلدان التي جرت دراستها انخفاضا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يزيد عن ١٠ في المائة في السنة. وكانت زمبابوي وأنغولا وزامبيا والسودان وجنوب أفريقيا هي البلدان الأفريقية الخمس التي سجلت أعلى معدل ارتفاع في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. بينما كانت سيشيل وملاوي وتزانيا ومدغشقر والجمهورية العربية الليبية هي البلدان الخمس التي سجلت أعلى معدل انخفاض. وكان تزايد مستويات الأسعار المحلية هو المصدر الرئيسي لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في بلدان مثل زمبابوي، حيث انخفض سعر الصرف الاسمي بدرجة كبيرة^(٣). وفي المقابل، انخفض في بلدان أخرى، مثل الجمهورية العربية الليبية سعر الصرف الفعلي الحقيقي برغم ارتفاع السعر الاسمي. وحافظت الجماهيرية العربية الليبية على مستوى منخفض للأسعار المحلية مقارنة بمستويات الأسعار الأجنبية وشهدت انكماشاً في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤.

٣١ - ونتج ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في بعض البلدان الأفريقية عن زيادة النفقات والمعونة وتدفقات رأس المال الأخرى، والتحويلات والإيرادات العالية المتأتية من السياحة، بالإضافة إلى الإيرادات من صادرات السلع. وشهدت ٧٠ في المائة من البلدان المصدرة للنفط ارتفاعاً في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ولمعالجة مشاكل "الداء الهولندي" المحتمل، يلزم للبلدان الغنية بالسلع الأساسية أن تنسق بشكل وثيق سياساتها النقدية والمالية، وتزيد إنتاجيتها وتقوي جانب العرض من اقتصاداتها باستخدام مكاسب التصدير لتمويل البنية التحتية العامة، التي تعزز تنمية القطاع الخاص (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧ ب).

٣٢ - وتعد مسألة إدارة إيرادات النفط هي مسألة حاسمة نظراً لأن معظم البلدان الغنية بالموارد الأساسية تراكم احتياطي كبير من العملات الأجنبية، الناجمة عن فوائض الحساب

(٢) يُعرّف الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على أنه $[Pd/Pf*NER]$ ، حيث تساوي Pd مستوى السعر المحلي، وتساوي Pf مستوى السعر الأجنبي (بدولارات الولايات المتحدة)، وتساوي NER سعر الصرف الرسمي معبرا عنه في شكل سعر دولار الولايات المتحدة بالعملة المحلية (متوسط الفترة). وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يمثل كمية البضائع الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من البضائع المحلية.

(٣) انخفض دولار زمبابوي، مثلاً، من ١٦٢ مقابل الدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٦، إلى ٢٥٠ مقابل الدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٧.

الجاري إضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية^(٤). وفي المتوسط، تجاوزت احتياطيات العملات الأجنبية ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتحافظ معظم البلدان الأفريقية على احتياطيات كافية؛ وبلغت في ٦ فقط من البلدان الـ ٤٨ التي تتوفر بشأنها بيانات نسبة الاحتياطي إلى الديون القصيرة الأجل أقل من واحد في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥. وربما يتسبب تراكم الاحتياطي في سيولة زائدة ويتطلب تدابير للحماية من تقلبات أسعار الصرف لتفادي ضغوط التضخم أو التسارع الزائد في النمو. لذا، فإن التنسيق الوثيق للسياسة المالية والنقدية هو أمر ضروري لكي تتمكن الحكومات من إدارة الاحتياطيات بطريقة فعالة وتتفادى تقلبات أسعار الصرف والتضخم ونمو الناتج المسببة للخلل (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٧ ب).

جيم - يتعين لأفريقيا أن تخفض الدين الخارجي وتزيد الموارد التي لا تنتج عنها ديون

٣٣ - تشير تحليلات مستوى ونوعية معوقات النمو والتمويل في أفريقيا إلى حاجة القارة الشديدة لخفض الدين الخارجي وتعبئة مزيد من الموارد المحلية والخارجية. وبرغم مبادرات تخفيف عبء الديون، إلا أن الدين الخارجي لأفريقيا ظل عاليا ولم يتغير، حيث بلغ ٢٥٥ بليون دولار في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ومثلت الديون الطويلة الأجل حوالي ٩٤ في المائة من مجموع الديون في عام ٢٠٠٧. ولكن، برغم أن الدين الرسمي انخفض بدرجة كبيرة بفضل مبادرة تخفيف عبء الديون، من ٢٠٥,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٤٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، إلا أن الدين المستحق للبنوك والدائنين الآخرين من القطاع الخاص ارتفع من ٩٢,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١١٠,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧.

٣٤ - ويرتبط تحسن الأداء الاقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية بالزيادات الملحوظة في المدخرات المحلية ومعدلات الاستثمار. وارتفعت المدخرات، بالنسبة لأفريقيا ككل، من ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، إلى ٢٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وإلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، بينما زاد الاستثمار المحلي من ١٩,٧ في المائة إلى ٢٠,١ في المائة، وإلى ٢٢,١ خلال نفس الفترة الزمنية.

(٤) يوضح ترتيب البلدان وفقا لما تحتفظ به من احتياطيات من العملات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن الاحتياطيات العالية تنشأ بصفة رئيسية من إيرادات السلع الأساسية ومن تدفقات رأس المال الخاص، وأنه ليس من بين البلدان العشرة ذات أعلى احتياطيات من العملات الأجنبية أي بلد يحصل على قدر عال من المعونة.

٣٥ - وبرغم ذلك، تظل تعبئة الموارد المحلية غير كافية لأن تقوم أفريقيا بتمويل الاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستواصل البلدان الأفريقية الاعتماد على تدفقات رأس المال الخارجي (وبصفة رئيسية، المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات) لسد الفجوة في الموارد في المستقبل القريب (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٨). وبينما تذهب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة رئيسية إلى البلدان الغنية بالموارد لتمويل الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، يُوجَّه الجانب الأكبر من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاقتصادات غير النفطية (الجدول ٣). والتحويلات المالية من العاملين تساوي في حجمها الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا. ويُحَثُّ المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بزيادة المعونة إلى أفريقيا تحت مبادرات مختلفة، مثل المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون. وفي غضون ذلك، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تكفل استخدام المساعدة الخارجية في بناء قدرات منتجة وتقديم الخدمات العامة للحد من الفقر وتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول ٣

التدفقات الخارجية والمدخرات والاستثمارات المحلية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥^(١)
(متوسط)

المؤشر	الاقتصادات النفطية	الاقتصادات غير النفطية	أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا	أفريقيا
المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٦,٩	١٦,٠	١٩,٤	٢٢,٩
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) ^(ب)	١١,١	٥,٥	٩,٢	١٦,٧
تحويلات العاملين وتعميمات الموظفين المقبوضة (ببلايين دولارات الولايات المتحدة) ^(ج)	٨,٤	٦,٠	٤,٧	١٤,٤
الاستثمار المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^(د)	٢٢,٢	١٩,١	١٨,٨	٢٠,٦
المدخرات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^(هـ)	٢٦,٧	١٥,٦	١٩,٢	٢٠,٩
الدين الخارجي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^(و)	٥٣,٢	٤٥,٧	٥١,٠	٤٩,٣
الدين الخارجي (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات) ^(ز)	١٥٠,٢	١٦٢,٥	١٥٣,٨	١٥٥,٨

المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٧؛ وصندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية في العالم، قاعدة البيانات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٧ قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

(أ) البيانات بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية تتعلق بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦. وتتعلق المؤشرات المتبقية بالفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥؛

(ب) استثنيت الجماهيرية العربية الليبية وناميبيا بسبب عدم توافر البيانات؛

(ج) إريتريا وأنغولا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وسيشيل والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا، استثنيت بسبب عدم توافر البيانات؛

(د) الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا، استثنيت بسبب عدم توافر البيانات؛

(هـ) الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغينيا الاستوائية وليبيريا، استثنيت بسبب عدم توافر البيانات؛

(و) الجماهيرية العربية الليبية والصومال وناميبيا، استثنيت بسبب عدم توافر البيانات؛

(ز) الجماهيرية العربية الليبية والصومال وغينيا الاستوائية وناميبيا، استثنيت بسبب عدم توافر البيانات.

خامسا - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا

٣٦ - يتناول هذا الجزء من التقرير نطاقا من الظروف الاجتماعية الرئيسية في أفريقيا في عام ٢٠٠٧، في سياق التنمية الاجتماعية البطيئة رغم النمو العالي نسبيا في القارة. والنقاش مبني على أحدث البيانات المتوفرة ويركز على التعليم والصحة والبطالة بين الشباب والمساواة بين الجنسين والشيخوخة.

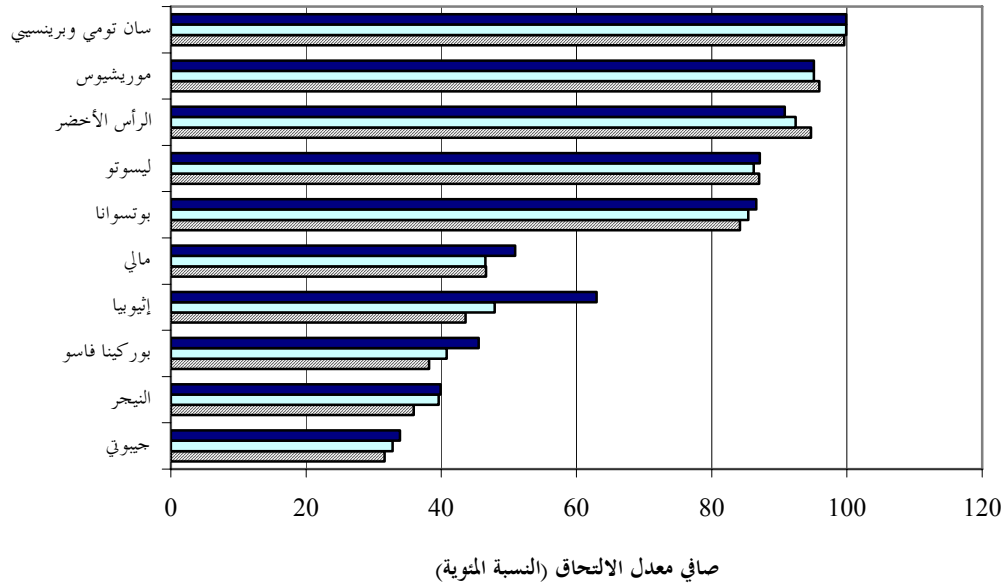
ألف - التعليم^(٥)

٣٧ - إن النظم التعليمية مهمة في توسيع الفرص أمام الناس وتمكينهم من العيش في حالة صحية أفضل ولعمر أطول. وفي هذا الصدد، فمن المشجع أن متوسط صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، ازداد من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويشير هذا الاتجاه إلى سيناريو أكثر تفاؤلا للتقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية) (الشكل ٥). وانعكست هذه الزيادة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية عن انخفاض يتناسب معها في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، الذي انخفض من ٤٣ مليون في عام ١٩٩٩ إلى ٣٠ مليون في عام ٢٠٠٥.

(٥) بالنسبة للبيانات الخاصة بالتعليم، انظر قاعدة بيانات معهد الإحصاء التابع لليونسكو على شبكة الإنترنت، www.uis.unesco.org.

الشكل ٥

التقدم المحرز في صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في بلدان أفريقية مختارة، خلال
الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥



المصدر: الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.

٣٨ - ونتيجة لتحسن الحصول التعليم الابتدائي، فقد ارتفعت المعدلات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في أفريقيا من متوسط قدره ٦٤,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ إلى ٧٢,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. وبالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، كان الارتفاع مبهرًا بقدر أكبر في شمال أفريقيا، حيث ازداد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٦٦,٧ إلى ٨٤,٣ في المائة. والأمر الأكثر تشجيعًا هو أن أكبر المكاسب تحققت بين الشابات اللاتي أتمن التفات بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة. فقد ازدادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات في أفريقيا من ٥٨ في المائة إلى ٦٦,٩ في المائة مقارنة بالزيادة الصغيرة (من ٧٢ إلى ٧٨,٤ في المائة) في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشبان. ومرة أخرى، فقد تحققت أقوى المكاسب في شمال أفريقيا حيث زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات بأكثر من ٢٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥-١٩٩٥.

٣٩ - ورغم أن الزيادة الملموسة في عدد المقيدون في التعليم الابتدائي في أفريقيا، لا سيما في المناطق الأخرى غير شمال أفريقيا، تعد خطوة هامة، فإن إتمام دورة التعليم الأساسي ما زال يشكل تحديا كبيرا. والواقع أن ٦٠ في المائة فقط من الأطفال في أفريقيا يتمون مرحلة التعليم الابتدائي كاملة، وتستثنى من ذلك شمال أفريقيا. وبصورة عامة، يترك الأطفال المدرسة لأسباب متنوعة، من بينها تكاليفها وانعدام الدخل وتولي أنشطة الرعاية في الأسرة (خاصة بالنسبة للفتيات) وقلة جودة التعليم. وفيما يتعلق بالسبب الأخير، فإن لارتفاع نسبة التلاميذ مقارنة بالمعلمين، الذي يسفر عن ارتفاع عدد التلاميذ في الصفوف أثر قوي على نوعية التعليم والتعلم في العديد من البلدان الأفريقية.

٤٠ - وما زال الوصول إلى مستويات التعليم العليا غير كاف في أفريقيا، لا سيما في المناطق الأخرى غير شمال أفريقيا. فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي في تلك المناطق من ٢٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتعرض هذه المناطق صورة مماثلة فيما يتعلق بمعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي، إذ تتأخر عن المناطق الأخرى بفارق كبير ولا تزال عند نسبة ٥ في المائة (في عام ٢٠٠٥). ومقارنة بذلك سجلت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي في شمال أفريقيا زيادة كبيرة. فعلى سبيل المثال، زادت بلدان كالجائز والمغرب نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الثانوي من ٧٥ إلى ٨٣ في المائة، ومن ٤١ إلى ٤٩ في المائة على التوالي بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الجامعي في تونس من ٢٣ إلى ٣٠ في المائة.

باء - الصحة

٤١ - تتسم البلدان الأفريقية بضعف الحالة الصحية فيها مقارنة بالبلدان في أجزاء أخرى من العالم، وهو ما تدل عليه مؤشرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا ووفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية. وما زالت جميع المناطق، باستثناء شمال أفريقيا، تزداد بشدة تحت تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعيش في أفريقيا، خارج منطقة شمال أفريقيا، قرابة ٦٨ في المائة من عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز البالغ عددهم ٣٣,٢ مليون نسمة في العالم، وذلك بالرغم من أن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية تتراوح بين أقل من ٢ في المائة في بعض بلدان السهل وما يزيد على ١٥ في المائة في العديد من بلدان الجنوب الأفريقي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠٠٧). وعلى الرغم من أن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف البالغين في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، قد تراجعت بعض الشيء من ٨,٥ في المائة

في عام ٢٠٠١ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال السبب الرئيسي للمرض والوفاة في القارة (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٧).

٤٢ - ونسبة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في القارة مرتفعة وأخذت في الازدياد. والواقع أن النساء يشكلن الآن ٦١ في المائة من المصابين بالفيروس في أفريقيا، خارج منطقة شمال أفريقيا. والشباب، ولا سيما الشباب، أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من البالغين. ويقدر أن ٤,٣ في المائة من الشباب اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما مصابات بالفيروس في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، ويقابل ذلك نسبة ١,٥ في المائة من الشباب (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٦). وغالبا ما يرتبط ضعف النساء والفتيات الأفريقيات في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية بالفوارق بين الجنسين، والمعايير الاجتماعية والتمييز، إضافة إلى أسباب فيسيولوجية.

٤٣ - وبعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتربع السل والملاريا على رأس الأمراض المعدية التي تسبب الإصابة بالمرض والوفاة في القارة. وفي هذا الصدد، تتدهور الحالة في المناطق الأخرى، لكنها تسجل تحسنا في شمال أفريقيا (الجدول ٤).

الجدول ٤

الاتجاهات المتعلقة بالإصابة بالسل وانتشاره والوفيات الناجمة عنه في أفريقيا

أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا			شمال أفريقيا		
٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٠
وقوع إصابات السل: عدد الحالات الجديدة في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)					
٢٨١	٢٥٣	١٤٨	٤٤	٥٠	٥٤
انتشار السل: عدد الحالات المسجلة في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)					
٤٩٠	٤٨٢	٣٣١	٤٤	٥٣	٥٩
الوفيات الناجمة عن السل: عدد الوفيات في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)					
٥٥	٥٤	٣٧	٣	٤	٥

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٤٤ - تعد الملاريا السبب الرئيسي لوفيات الأطفال في أفريقيا، ولفقر الدم بين الحوامل. وعلى الرغم من الإفادات التي تشير إلى أن استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية لحماية الأطفال دون سن الخامسة في المناطق المعرضة للملاريا قد ارتفع من ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، فإن مستوى الحاجة لها ما زال ضخما (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦).

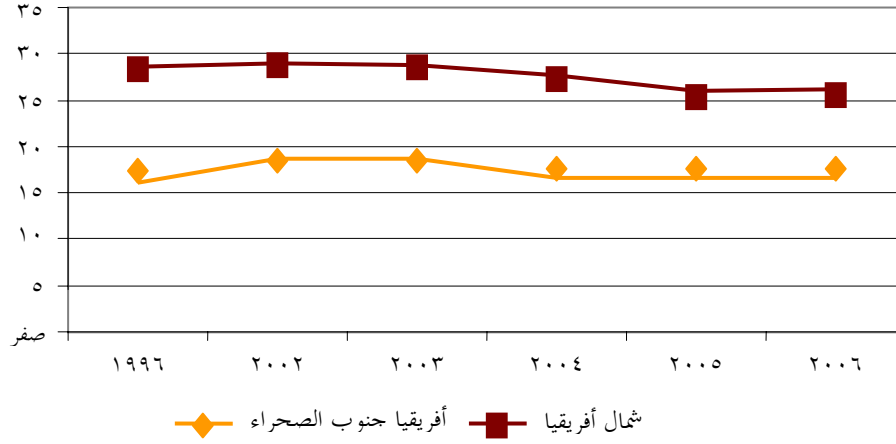
٤٥ - وعلى الرغم من أن أفريقيا ككل أحرزت تقدما في تحسين معدلات وفيات الرضع والأطفال منذ عام ١٩٩٠، فإن الوضع متفاوت بشدة في أنحاء القارة. فقد حققت بعض البلدان، لا سيما في شمال أفريقيا، تقدما أكبر بكثير مما حققته البلدان في المناطق الأخرى فيما يتعلق بالتصدي لوفيات الرضع والأطفال. وعلى نحو مماثل، ما زالت الوفيات النفاسية تشكل تحديا صحيا رئيسيا في جميع المناطق، باستثناء شمال أفريقيا، فقد انخفضت من ٩٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٩٠٠ حالة وفاة فقط في عام ٢٠٠٥. وتراجع معدل الوفيات في شمال أفريقيا بصورة أكبر خلال الفترة نفسها من ٢٥٠ إلى ١٦٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٧).

جيم - ما زال شباب أفريقيا يواجهون تحديات عديدة في سوق العمالة

٤٦ - ما زال معظم الشباب الأفارقة الداخلين إلى سوق العمالة يواجهون آفاقا مظلمة وينتهي بهم الحال عاطلين عن العمل، أو لا يعملون بدوام كامل، أو عالقين في وظائف قليلة المردود في الاقتصاد غير الرسمي. وما زالت نسبة البطالة بين صفوف الشباب تقف عند ١٨ في المائة في المتوسط في القارة، باستثناء شمال أفريقيا (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦). وعلى عكس هذا الحال، فإن معدل البطالة في شمال أفريقيا سجل انخفاضاً طفيفاً من ٢٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ (الشكل ٦). وفيما يتعلق بالبعد الجنساني، وبالرغم من أن الشابات في المناطق الأخرى غير شمال أفريقيا تسجلن معدلات بطالة أقل من معدلات بطالة الشبان، فإن ذلك لا يعني أنهن يتمتعن بفرص وصول أفضل إلى سوق العمل. والواقع أن الفرصة غير سانحة لهن للبحث فعليا عن عمل رسمي، وتضطرن بالتالي إلى العمل في القطاع غير الرسمي، أو تبقي خارج إطار القوة العاملة. وفي شمال أفريقيا يبقى عدد أكبر من الشابات خارج سوق العمل لأسباب ثقافية.

الشكل ٦

معدلات البطالة بين صفوف الشباب في أفريقيا



المصدر: المؤشرات الأساسية لسوق العمل، منظمة العمل الدولية، الإصدار الخامس على الأقراص المدمجة.

٤٧ - وعلى الرغم من أن معدل البطالة المقاس يرسم صورة جزئية للصعوبات التي يعاني منها شباب أفريقيا في العثور على عمل، فإنه لا يكشف الصورة الكاملة، لا سيما ما يتصل منها بالحصول على عمل كريم. وفي هذا الصدد، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه وإن كان هناك حوالي ٤٥ مليون شاب يعملون في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، في عام ٢٠٠٥، فإنهم يعيشون تحت خط الفقر بأقل من دولار واحد يوميا (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦). ولم ينخفض معدل العمالة الفقيرة من الشباب في المناطق غير شمال أفريقيا إلا بقدر طفيف خلال العقد الماضي، فراجع من ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومقارنة بذلك كان متوسط معدل العمالة الفقيرة من الشباب في شمال أفريقيا أقل من ٤ في المائة خلال الفترة نفسها.

دال - المساواة بين الجنسين

٤٨ - اكتسبت الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا زخما على عدة جبهات خلال السنوات الأخيرة الماضية. فعلى سبيل المثال، صادق ٥١ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووقع ١٧ بلدا على البروتوكول الاختياري. وقامت العديد من البلدان بتعديل تشريعاتها الوطنية لتتماشى وأحكام الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، وفي الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، أعد ٤٨ بلدا أفريقيا خطط عمل وطنية للحد من الفقر تضمنت استراتيجيات لزيادة العدل بين الجنسين.

ولدى بعض البلدان الأفريقية استراتيجيات لدعم دخول المرأة إلى عالم الأعمال من خلال مخططات الائتمانات البالغة الصغر وبناء القدرات في ميدان إدارة المشاريع.

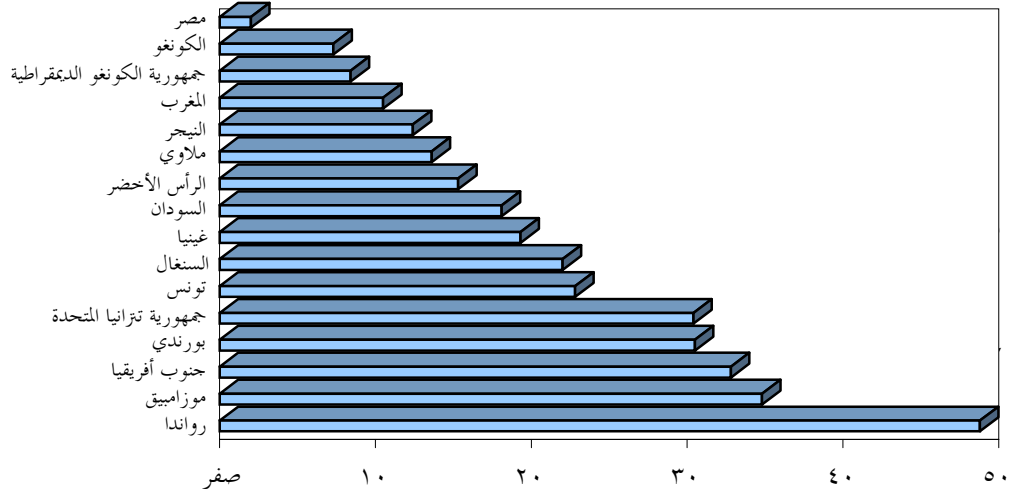
مشاركة المرأة في الحكم

٤٩ - على الرغم من أن العديد من البلدان رفعت مستوى تمثيل المرأة في البرلمان بشكل ملموس، فإن مبادئ المساواة والعدل بين الجنسين لم تدمج بصورة كاملة بعد في عمليات إرساء الديمقراطية، وما زالت المرأة غير ممثلة بالقدر الكافي في معظم هياكل السلطة وصنع القرار.

٥٠ - وما زال عدد البرلمانيات منخفضاً في متوسطه (الشكل ٧). ويبلغ المتوسط في القارة الأفريقية ١٥,٥ في المائة، (يسجل شمال أفريقيا نسبة ١٠,٦ في المائة فيما تسجل المناطق الأخرى نسبة ١٧,١ في المائة)، مما يعني أن العديد من البلدان ما زالت متخلفة عن المعيار الذي التزمت به في بيجين والبالغ ٣٠ في المائة. ولم تنجح سوى خمسة بلدان في تحقيق النسبة المستهدفة البالغة ٣٠ في المائة أو أكثر لتمثيل المرأة في البرلمان (وهي رواندا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وبوروندي وتنزانيا)، وسجلت رواندا مستوى قياسياً في التمثيل بلغ ٤٨,٨ في المائة، لتتفوق حتى على المتوسط الاسكندينا في البالغ ٤٠ في المائة من الممثلات في البرلمان.

الشكل ٧

النسبة المئوية للنساء في البرلمانات الوطنية (مجلس النواب أو برلمان من مجلس واحد)
بلدان أفريقية مختارة (في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي.

هاء - كبار السن

٥١ - تضم أفريقيا عددا كبيرا من كبار السن (الذين يبلغون ٦٠ عاما أو أكثر) ويتزايد عددهم بسرعة كبيرة على خلاف الاعتقاد السائد. وتشير التقديرات إلى أن شريحة كبار السن من السكان بلغت ٥٠,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧، أي ما يعادل ٥ في المائة تقريبا من عدد السكان. وعلاوة على ذلك سوف يزداد عدد كبار السن في أفريقيا بمعدل سنوي قدره ٣,١ في المائة بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٥، و ٣,٣ في المائة بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٥٠، أي بسرعة أكبر من معدل نمو عدد السكان عموما. ونتيجة لذلك تشير التوقعات إلى أن عدد كبار السن سيزيد على ٢٠٦ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، مما يمثل ١٠,٤ في المائة من عدد السكان^(٦).

٥٢ - وتعد منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الجنوب الأفريقي أكثر مناطق القارة سرعة من حيث تقدم أعمار السكان فيها. ففي عام ٢٠٠٧ شكّل كبار السن نسبة ٧ في المائة و ٦,٩ في المائة من سكان هاتين المنطقتين على التوالي. وتشير التوقعات إلى أن نسبة كبار

(٦) انظر التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام ٢٠٠٦، <http://esa.un.org/unpp>، شعبة السكان في إدارة الشؤون الاجتماعية.

السن في شمال أفريقيا ستزيد سريعا لتبلغ ٨,٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وستشهد منطقة الجنوب الأفريقي تزايدا سريعا نسبيا لكن بمعدل أبطأ. وبحلول عام ٢٠١٥، سوف يشكل كبار السن نسبة تتراوح بين ٤,٣ و ٥,١ في المائة من مجموع عدد السكان في شرق أفريقيا وفي وسط أفريقيا وفي غرب أفريقيا.

٥٣ - ويطرح النمو السريع لعدد كبار السن في البلدان الأفريقية تحديا هاما نظرا لانعدام نظم الدعم المؤسسي الرسمية لكبار السن. ويزيد ذلك من الضغط على موارد الأسرة حيث أن كبار السن يتلقون الرعاية في إطار العائلة بنطاقها الأوسع. كما أن زيادة نسبة الإعاقة الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد كبار السن سوف تحد من المكاسب المستمدة من زيادة النمو والإنفاق العام من حيث مستويات المعيشة عامة والحد من الفقر بصورة خاصة.

سادسا - التوقعات المستقبلية لعام ٢٠٠٨: آفاق أكثر إشراقا رغم المخاطر

٥٤ - لا تزال آفاق أفريقيا في الأجل المتوسط إيجابية على الرغم مما يحيق بها من مخاطر. وتشير التوقعات إلى أن النمو الحقيقي للاقتصاد سيتحسن بعض الشيء ليبلغ ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ (الشكل ٨). ويتوقع أن تواصل شرق أفريقيا صدارتها للمناطق الخمس بمعدل نمو قدره ٦,٦ في المائة، تليها غرب أفريقيا (٦,٤ في المائة) وجنوب أفريقيا (٦,٣ في المائة) وشمال أفريقيا (٦,١ في المائة) ووسط أفريقيا (٥,٤ في المائة). وتشير التوقعات إلى أن غرب أفريقيا ستسجل أكبر زيادة في نمو الناتج الإجمالي المحلي بسبب تزايد إنتاج النفط والنمو القوي الذي تشهده نيجيريا. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن فشل كينيا في السيطرة على أعمال العنف التي تلت الانتخابات قد يؤثر سلبا على النمو في شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٨.

٥٥ - وسيتأثر تحقيق معدل النمو المتوقع في أفريقيا بمدى الأثر الذي سيحدثه تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يستمر الطلب القوي على صادرات السلع الأساسية الأفريقية وارتفاع أسعارها، مع زيادة النمو في آسيا وعدم تسجيل تراجع ملموس في النمو في أوروبا. وتسهم عوامل أخرى في هذه التوقعات الإيجابية، كاستمرار الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي وتحسن الحوكمة والحالة الأمنية المواتية بقدر أكبر، على الرغم من أن العديد من مناطق أفريقيا ما زالت تعاني من النزاعات وانعدام الأمن.

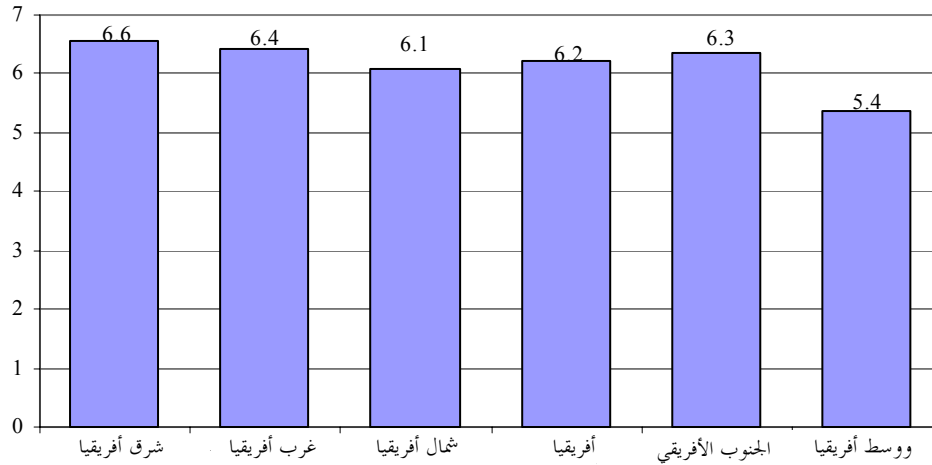
٥٦ - أما الجانب السلبي فيتمثل في تعدد المخاطر التي تحيق بالنمو في أفريقيا في الأجل المتوسط. فأي تباطؤ ملموس أو عمليات تكيف غير مؤاتية في الاقتصاد العالمي قد يؤديان إلى تقلص الطلب على صادرات أفريقيا. كما أن انخفاض الطلب والأسعار سيكون له آثار

سلبية على توقعات النمو في أفريقيا. وسيكون لتقلبات أسعار النفط آثار سلبية على النمو في البلدان المصدرة للنفط. ويلزم للقارة أيضا أن تتعامل مع المخاطر التي تحيق بتوقعات النمو والناجمة عن التقلبات غير المتوقعة في رأس المال الخارجي، والمعونة بصورة خاصة، وارتفاع أسعار صرف العملات الذي قد يؤثر سلبا في قدرتها التنافسية الدولية. وتشكل التغيرات المناخية غير المتوقعة والتزاعات عوامل إضافية يمكن أن تؤثر على توقعات النمو المستقبلية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨.

٥٧ - وخلال الأجل المتوسط إلى الطويل، يلزم لأفريقيا أن تنوع مصادر النمو كي تحدد من ضعفها أمام الصدمات، وأن تخلق فرصا للعمل الكريم وأن تعجل بالتقدم نحو تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري للغاية أن تستحدث أفريقيا استراتيجيات فعالة لمكافحة الأوبئة، كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وأن تخفف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل ٨

النمو المتوقع في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي لكل منطقة في عام ٢٠٠٨ (النسبة المئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

سابعاً - خاتمة: المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في أفريقيا

٥٨ - تُبرز المناقشة الواردة أعلاه للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً عدداً من المسائل الهامة التي تستحق الاهتمام العاجل من صانعي السياسات والمجتمع الإنمائي عامة.

ألف - تسريع النمو وضمان استدامته

٥٩ - تبين التحليلات أن البلدان الأفريقية حققت أداءاً اقتصادياً مرتفعاً للسنة الثالثة على التوالي فسجلت متوسط نمو قدره ٥,٨ في المائة. ويتأتى الأداء القوي عن مجموعة عوامل، من بينها الطلب الكبير على السلع الأولية وارتفاع أسعارها وتزايد مخرجات القطاعات الأساسية كالزراعة والخدمات. لكن النمو في أفريقيا ما زال متقلباً بسبب محدودية التنوع الاقتصادي، كما أن الاستثمار في القطاعات الاجتماعية ما زال منخفضاً مقارنة بالأهداف الإنمائية الاجتماعية لأفريقيا. ويلزم لأفريقيا تدابير سياساتية أخرى من بينها زيادة الاستثمار في البنية التحتية الأساسية وتنمية رأس المال البشري وتشجيع الاستثمار الخاص بغرض تنويع مصادر النمو وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وثابتة.

باء - تحقيق أقصى قدر من الفوائد والتصدي للتحديات المترتبة عن ارتفاع أسعار النفط

٦٠ - سوف تستمر أسعار النفط المرتفعة في فرض تحدّ هام أمام النمو واستقرار الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط. وتشكل تكلفة الطاقة المتزايدة عائقاً أمام الاستثمار والنمو في العديد من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط التي تواجه تحديات أخرى تعيق استقرار الاقتصاد الكلي فيها، ومنها الضغوط التضخمية المتفاقمة وزيادة العجز المالي والعجز في الحسابات الجارية. وبالإضافة إلى حسن إدارة الاقتصاد الكلي، سوف تحتاج البلدان المستوردة للنفط إلى دعم خارجي متزايد للحفاظ على النمو والحد من تقلباته. وسيكون على البلدان المصدرة للنفط أن تدير إيرادات النفط بما يكفل تنويع مصادر النمو وقاعدة التصدير وتجنب الارتفاع المفرط في أسعار العملات وتراكم الاحتياطيات.

جيم - ترجمة الالتزامات بتمويل التنمية إلى إجراءات

٦١ - تشير الدلائل المتعلقة بترجمة التزامات الجهات المانحة إلى إجراءات في سياق اتفاق آراء مونتيري إلى تحقق تقدم ملموس في مجال التخفيف من عبء الديون الخارجية. وعلى العكس، أحرز تقدم محدود للغاية في المجالات الأساسية الأخرى من اتفاق الآراء. ويعد رصد

الالتزامات التي قطعتها على نفسها كل من البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين عاملاً جوهرياً لتحقيق أهداف اتفاق آراء مونتيري. وقد أقر القادة الأفارقة بهذا الأمر ووضعوا آلية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتهم والتزامات شركائهم الإنمائيين. وتعتبر الخطوة الأخيرة المتمثلة في تأسيس مؤتمر وزاري أفريقي لتمويل التنمية خطوة جريئة اتخذها القادة الأفارقة بهذا الشأن. وتصدر الإشارة إلى أنه خلال الدورة العاشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قرر القادة أن يطلبوا إلى البلدان الأفريقية أن تشارك مشاركة كاملة في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيعقد من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في الدوحة.

٦٢ - ووضع المجتمع الدولي بدوره آلية لرصد أداء الجهات المانحة. فسوف يرصد كل من منتدى الشراكة الأفريقية والفريق الأفريقي لرصد التقدم ما يحرز من تقدم في تنفيذ الالتزامات الأساسية المتعلقة بتمويل التنمية. وفي نهاية المطاف، سوف تقيّم فعالية آليات الرصد هذه من حيث قدرتها على تحويل الوعود التي قطعها الشركاء الإنمائيون إلى أفعال. إذ أن تنفيذ هذه الالتزامات هو السبيل الوحيد الذي سيمكّن البلدان الأفريقية من تحقيق نتائج معقولة في ميدان الحد من الفقر وإرساء الأسس كي تنعم شعوبها بمستقبل أكثر إشراقاً.

دال - ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية اجتماعية

٦٣ - لم يترجم الأداء الاقتصادي القوي الذي حققته أفريقيا خلال السنوات الأخيرة إلى مكاسب ملموسة على صعيد التنمية الاجتماعية. وينبغي للبلدان الأفريقية ألا تقتصر على زيادة استثماراتها في القطاعات الاجتماعية، وبخاصة قطاعي التعليم والصحة، بل أن تحسن أيضاً من كفاءة نفقات القطاع الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يلزم زيادة المكاسب الناجمة عن النمو عبر تحسين استهداف خلق فرص العمل، وذلك من خلال أطر للاقتصاد الكلي وسياسات قطاعية أوسع نطاقاً وأكثر مرونة.

هاء - السياسات المناصرة للفئات المستبعدة اجتماعياً

٦٤ - يتعين على الحكومات والشركاء الأفارقة أن يضعوا استراتيجيات لضمان انتفاع الفئات المستبعدة اجتماعياً من النمو الاقتصادي، بما فيها النساء والشباب وكبار السن والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإلى جانب زيادة الاستثمار العام في الخدمات الاجتماعية التي تستهدف هذه الفئات، يلزم للحكومات الأفريقية أن تدرس سياسات تعزز حصولها على التعليم/التدريب واستفادتها من المرافق الصحية، ومشاركتها في

سوق العمالة، كما تعزز من حقوق الإنسان الخاصة بها. وفي الوقت نفسه، يتعين على شركاء التنمية استخدام برامج المساعدة لدعم هذه الأهداف. وفي الأجل الأطول، سيساعد قيام مجتمع أكثر شمولاً هذه البلدان في الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي وتعزيز إمكانات نموها.

المراجع

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٧ أ - قاعدة بيانات عن أفريقيا. الأمم المتحدة، نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٧ ب - الوصلة المؤدية إلى التوقعات الاقتصادية العالمية. الأمم المتحدة، نيويورك، أيار/مايو.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٧ أ - "الكفاءة في تقديم الخدمة العامة في أفريقيا: آفاق السياسات والإطار المؤسسي". أديس أبابا.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٧ ب - "تعزيز النمو في أفريقيا عن طريق التنويع: التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٧". أديس أبابا.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٨ - "ترجمة الالتزامات بتمويل التنمية إلى إجراءات: التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٨ (لم يصدر بعد). أديس أبابا.
- وحدة التحريات الاقتصادية، ٢٠٠٧، بيانات على الإنترنت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦ - "اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للشباب". جنيف.
- صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧ أ - قاعدة بيانات مباشرة لصندوق النقد الدولي على الموقع (www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/weoselager.aspx). واشنطن العاصمة.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٧ ب - "التوقعات الاقتصادية الإقليمية: البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء". واشنطن، العاصمة.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٧ ج - "الإحصاءات المالية الدولية". واشنطن، العاصمة.
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٦. "تقرير عن وباء الإيدز في العالم" جنيف.
- المصدر نفسه، ٢٠٠٧. "آخر المستجدات عن وباء الإيدز"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جنيف.

البنك الدولي، ٢٠٠٧، "مؤشرات التنمية العالمية" - قاعدة بيانات إلكترونية. واشنطن العاصمة.

البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥. "التقرير العالمي عن رصد الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥: انطلاقاً من توافق آراء مونتيري". واشنطن العاصمة.

منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦. "تقرير عن الملاريا في أفريقيا، ٢٠٠٦". جنيف.

المصدر نفسه، ٢٠٠٧. "الوفيات النفاسية في عام ٢٠٠٥: تقديرات أعدتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي". جنيف.